سياسيون وحقوقيون لـ المدى :

تشكيل المحكمة خطوة أولى في الاتجاه الصحيح والخطوة التالية إلغاء القوانين التي شرعها النظام البائد والتي تقف في وجه حرية الإعلام

المدى: ان قرار مجلس القضاء الأعلى وحتى يكون فاعلا في ضمان بيئة قضائية تتفهم عمل اعلام دولة ديمقراطية ومؤسساتها المدنية فانه يتطلب اجراء رديفا يتمثل في تعطيل جميع القرارات والقوانين الموروثة من النظام الدكتاتوري وذات الصلة بطبيعته الدكتاتورية الشمولية..كما نرى أنه من دون مثل هذا الاجراء سيكون عمل القضاء محرجا للسلطات القضائية بين ما هي ملزمة به من تشريعات وقوانين وبين ما تتفهمه وتؤمن به من الطبيعة الديمقراطية لنظام الدولة والمجتمع.

المدى: ان القضاء الحر والعمل الاعلامي الحر يتطلب جهدا حثيثا من الأسرة الإعلامية العراقية يواصل العمل بمختلف السبل للانتهاء من تلك التشريعات البائدة اولا والعمل ثانيا من اجل تشريعات أخرى يكتبها مشرعون ديمقراطيون مؤمنون بقيم الديمقراطية ويناضلون من اجلها..وهذا الجهد الحثيث المطلوب لا ينبغي له ان يأخذ شكل الفورات والهبات التي تظهر في مناسبة وتختفي باختفائها.

هل تعلم؟

ان اغلب الدول العربية طورت منذ بداية عقد التسعينيات الذي شهد متغيرات دولية مهمة، تشريعاتها الإعلامية ونظم الضبط والسيطرة التي تمارسها.. فقد صدر في الأردن قانون نشر المطبوعات رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣، وأدخلت تعديلات عليه في ١٩٩٨، وفي تونس صدر القانون الأساسي رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٣، وصدر في الجزائر القانون ٧٠ عام ١٩٩٠، وصدر في فلسطين قانون المطبوعات والنشر عام ١٩٩٥، وفي مصر صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ لتنظيم الصحافة، وفي موريتانيا صدر قانون الصحافة عام ١٩٩١، وصدر في اليمن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن الصحافة والمطبوعات، فيما تستمر بقية الدول بالعمل على وفق قوانينها القديمة للصحافة، عدا العراق الذي شهد بعد ٢٠٠٣ صدور عدد من القوانين والأوامر والتشريعات الصحفية، وهو ينتظر اليوم قانونا لحماية الصحفيين.

□ بغداد / القسم السياسي

يقوم الإعلام المعاصر بدور أساس في بناء الثقافة العامة للمواطنين، وهذا ما يدعو إلى تأكيد دوره في إعادة بناء القيم المساندة للتطوير والتحديث، كقيم المساواة والقبول بالآخر وكذلك الاختلاف معه.. جنباً إلى جنب مع قيم الدقة والاتقان والالتزام وغيرها من القيم الايجابية التي تساعد المجتمع في تحقيق الإصلاح، مع الأخذ بالاعتبار ان حرية الممارسات الإعلامية ودرجة قوتها في التعبير عن قضايا الشعوب، تعود بالأساس إلى درجة الديمقراطية التي تسود هذا المجتمع، ومدى تراكمها كقيمة سياسية واجتماعية.

ان ديمقراطية ناشئة، مثل تلك التي يؤسس لها اليوم في العراق لابد من ان تجابه، عن قصد او بغيره، بتحديات وصعوبات.. قد يكون في بعض منها الثمن غاليا.. ومنها مجابهة حريات الفكر والرأي والتعبير، ومنه ما تعرضت اليه "المدى" حين نقلت، فجوبهت.. وتصدت، فنوصرت.

الحدث: نقل خبر عن مصادر صحفية معلومة.

المكان: بلاط صاحبة الجلالة.

القضية: حرية الفكر والرأي والتعبير.

الخصم: موال مفترض لنهجنا الديمقراطي.

وفي التفاصيل.. ان القضاء العراقي انتصر لـ "المدى" مطلع الاسبوع الجاري، حين رد دعوى حركها بالضد منها الادعاء العام، على خلفية تحريك شكوى بشأن نقلها لمعلومات صحفية عن قضية وزارة التجارة، وقد جوبهت الشكوى بموجة تعاطف وتضامن اعلامي وسياسي وشعبي مع "المدى" انتصارا لحرية الكلمة وشفافية الاعلام، كان القضاء العراقي الفيصل الحاكم الناصر فيها لحرية الرأي والتعبير.. وعلى خلفية ذلك.. رفعت الاقلام وجفت الصحف.. حين اعلن مجلس القضاء الاعلى على لسان رئيسه القاضي مدحت المحمود الاتي: ((تشكيل محكمة خاصة تتولى النظر بالشكاوى والدعاوى المتعلقة بوسائل الإعلام بجانبيها المدني والجزائي، وأن المحكمة ستنظر بالشكاوى المقدمة من الاعلاميين والصحافيين وبالعكس)).

ويجري تشكيل هذه المحكمة في رئاسة استئناف الرصافة، اذ خصص مجلس القضاء لها قاضياً على درأية تامة بالقضايا المتعلقة بالاعلام والصحافة..

كما ان المحكمة ستتولى النظر بالشكاوى المقدمة من قبل الاعلاميين والصحافيين ضد الانتهاكات التي يتعرضون لها، إضافة إلى الشكاوى المقدمة ضد وسائل الاعلام والصحافيين... وهي المحكمة الأولى من نوعها في العراق.

المدى.. كانت الملهم

الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى القاضي عبد الستار البيرقدار قال ان قضية "المدى"، السبب الرئيس في صدور قرار تشكيل المحكمة المختصة بشكاوى الاعلام، مبينا ان القرار شكل وفق آلية دستورية.

وقال القاضي البيرقدار في تصريح خص به (المدى) امس الاثنين: ان قضية المدى هي احد اسباب صدور قرار المجلس بتشكيل محكمة تتعلق بشكاوى وسائل الاعلام، اضافة الى التفريق بين الاعلاميين والمجرمين والمتهمين، مبينا ان القرار تشكل استنادا الى المادة ٢٢ والمادة ٣٥ ثانيا من قانون التنظيم القضائي في الفصل السابع من الامر المرقم ١٢ في ٢٠٠٤ والذي اكد فيه: يحق لرئيس القضاء الاعلى استحداث المحاكم وفقا للمصلحة العامة.

وبين الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء ان الاعلام يشكل سلطة رابعة وهذا شيء مهم بالنسبة لنا ولجميع السلطات الاخرى.

آراء.. وآراء.. والبقية تأتي

تفترض الأنظمة الديمقراطية أن يعمل الإعلام متمتعاً بالحرية من رقابة الحكومة.. فالحكومات الديمقراطية لا يكون لها من يمثلها لضبط محتوى الإعلام، ونشاطات الصحفيين، ولا متطلبات أخرى تفرض على الإعلام الخضوع لرقابة الدولة، أو إجبار الصحفيين على الانضمام إلى اتحادات تشرف عليها الحكومة.. إن الإعلام الحر يقوم بتنوير وإعلام الجمهور، ويحاسب القادة، ويوفر منبرا لمناقشة القضايا المحلية والقومية المهمة...

البيرقدار: المدى السبب الرئيس في صدور قرار تشكيل المحكمة المختصة بشكوى وسائل الإعلام

لذا تُعزّز الديمقراطيات الحقيقية وجود الإعلام الحر.. والقضاء المستقل، والمجتمع المدني المدعم بحكم القانون، وحرية التعبير، تدعم جميعها الإعلام الحر، الذي ينبغي أن يحظى بالحماية القانونية.

ان مثل هذه الحماية القانونية في العراق يمكن لها ان تتوفر بضمانات قضائية تختص بها المحكمة المختصة بالشكاوى المرتبطة بوسائل الاعلام.

الناطق الرسمي باسم قائمة التوافق العراقية د. سليم عبد الله قال: ان قرار مجلس القضاء يصب بمصلحة الاعلام وايجابي.

واوضح عبد الله في تصريح (للمدى) امس ان ما قام به مجلس القضاء الاعلى باصدار قرار ينص على تشكيل محكمة مختصة بشكاوى وسائل الاعلام، دستوريا ويعد نصرا للاعلام، مبينا ان المادة ٩٥ من الدستور العراقي تنص على عدم انشاء محاكم اختصاص والتي المعروف عنها بانها لها ابعاد سياسية وليس انشاء محكمة مختصة.

واضاف عبد الله ان اصدار مثل هذا القرار يعد شيئا ايجابيا للقضاء وقرارا متطورا في مجتمع مع التطورات في عصرنا الحديث، مشيرا الى ضرورة ان يكون قضاة المحكمة لهم دراية ومعرفة بامور الاعلام.

وبشأن احاديث البعض من القانونيين الذين قالوا ان قرار انشاء محكمة مختصة بشكاوى الاعلام سيشتت وحدة القضاء، اكد الناطق باسم التوافق ان قضاة المحكمة الجديدة سيعملون وفق آليات لا تتعارض مع المحاكم الاخرى.

وفي السياق ذاته اكد الخبير القانوني سالم الحواس ان ما يصدر من مجلس القضاء الاعلى هو قانوني ودستوري، وان القرار سيعيد نصرة وسائل الاعلام وسيعضد من عملها.

وقال الحواس في اتصال هاتفي مع (المدى) امس لا توجد اي مخالفة دستورية بشأن قرار انشاء محكمة مختصة بشكاوى الاعلام لأن كل ما يصدر من مجلس القضاء هو دستوري وقانوني وملزم لجميع السلطات وان من صلاحية المجلس اصدار اي قرار سيما انشاء محاكم، مبينا ان فكرة القرار جيدة وستكون القرارات التي ستأخذها المحكمة منصفة بحق الاعلاميين والصحفيين بشرط ان يكون القضاة لديهم خبرة او درأية بعمل وسائل الاعلام.

واوضح الخبير القانوني ان الاحكام الموجودة في الدستور في الفرع الثالث والتي تحوي على المادة ٩٥ تنص؛ بحظر انشاء محكمة خاصة وليس مختصة وان الاخيرة يوجد بها استئناف وقابلة للتمييز وان هناك الكثير من المحاكم مختصة وتعمل وفق الدستور كمحكمة الاحداث، اما المحاكم الخاصة كانت موجوده في زمن النظام السابق كمحكمة وزارة الداخلية، مشيرا الى ان انشاء المحكمة الجديدة لا يعني الخروج عن الاطار القانوني او التعارض مع قرارات المحاكم البدائية او الجنائية.

فيما قال الخبير القانوني طارق حرب ان المحكمة المختصة بشكاوى الاعلام سيكون لديها مدعي ومدعى عليه وسيساعد على انصاف وتطوير وسائل الاعلام.

واوضح حرب في تصريح (للمدى) امس: كذلك ان المحكمة المختصة بشكاوى الاعلام سيكون لديها مدعي ومدعى عليه اضافة الى وجود حالة استئناف وهذا دستوري وقانوني ويسهل بناء ثوابت وقواعد لفهم المشاكل الاعلامية بشكل سليم، موضحا ان القرار دستوري وليس ينص على مخالفة القانون بانشاء محكمة خاصة بل ينص بانشاء محكمة مختصة.

وفي السياق نفسه رأى الخبير القانوني عبد اللطيف الساعدي ان اصدار القرار فكرة جيدة وخطوة ايجابية وانها الاولى في العالم.

وقال الساعدي في تصريح (للمدى) امس من الضروري ان يكون هناك قاضي وخبير اعلامي ومدعي عام في المحكمة، لاسيما ان العراق هو من شرع القانون في العالم وان هذه الخطوة التي خطاها المجلس الاعلى للقضاء شيء ايجابي ورائع.

واوضح الخبير القانوني ان من المؤكد أن هذا القرار سيدعم الاعلام بشكل سليم وصحيح وسيحمي حقوقه.

الى ذلك وصف المحامي كريم التميمي القرار بالممتاز والرائع وان الاعلام سيكون له مستقبل افضل بكثير من السابق.

وقال التميمي في تصريح لـ (المدى) امس ان المجلس الاعلى نظر الى الاعلام نظرة صحيحة وان تم تفعيل المحكمة فهذا يدل على انه سيكون مستقبل الاعلام العراقي متطوراً وافضل من السابق.

د. سليم الجبوري: تشكيل المحكمة نصر للإعلام العراقي

عباس الياسري: تشكيل المحكمة خطوة متقدمة ومتطورة لحرية الإعلام والإعلاميين

سالم الحواس: كل ما يصدر من مجلس القضاء دستوري وقانوني وملزم لجميع السلطات

أمير الحلو: إسقاط الدعوى عن "المدى" خير افتتاح لم نأمله من القضاء في حماية وحرية الصحافة

عبد اللطيف الساعدي: خطوة مجلس القضاء ستدعم الإعلام وتحمي حقوقه

حميد المختار: دلالة على وعي القضاة للعمل الصحفي وأهميته وخطورته ومكانته في المجتمع

طارق حرب: عمل المحكمة يسهل عملية بناء ثوابت وقواعد فهم المشاكل الإعلامية

مكملات القاعدة الصحيحة

انطلاقاً من أن المنظومات الإعلامية تشكل في كل مجتمع كياناً، يكون تنوعه استجابة لتنوع الواقع الموضوعي للمجتمع، وتنوع الحاجات الإعلامية فيه والأهداف والوظائف المطلوب تحقيقها في المجالات المختلفة، وفي الأوقات والأمكنة والأساليب المختلفة، فان مسألة حريات الإعلام تعد دعامة قوية من دعامات الديمقراطية، في وقت عدت فيه الديمقراطية ذاتها وظيفة مكملة لباقي وظائف الإعلام، إلا ان تلك الحريات، تشترط الالتزام بعدد من القيم وتراعي عدداً من الالتزامات: منها احترام القيم الأولية للإنسان، وعدم الإساءة إلى الكرامة الإنسانية، وعدم الحض على التفرقة، فيما يرتبط بالعرق والجنس والقومية، وعدم التحريض على سلوكيات تضر بالآخرين، فضلاً عن عدم اهانة اية معتقدات دينية وعقائدية.

لقد كانت تلك الاشتراطات احدى الاسس التي انطلقت منها "المدى" في توجيه خطابها الاعلامي الملتزم.. ومن هنا ينطلق موقفها المؤيد لقضية تشكيل المحكمة المتخصة بشكوى الاعلام، على الرغم من عدد من الملاحظات التي دونت في "كلام اليوم" والتي نجد انها المكملة لخطوة الانطلاق الاولى، المتمثل بالاعلان عن هذه المحكمة.

يقول الكاتب الإعلامي عبد الزهرة زكي، رئيس تحرير جريدة "الصباح": ان هذا الاجراء مهم، وهو تعبير عن الحجم الذي يقدر به مجلس القضاء مشكلات الاعلام في دولة تتدرب كل المفاصل والبنى فيها على الحياة الديمقراطية..لكن الاهم هو ان تتوفر للقضاء نصوص تشريعية وقانونية تكفل الحريات والحقوق..لا بد من الانتهاء من تشريعات مقيدة للحريات..لا بد من تشريعات تفرض على السلطات والمسؤولين احترام حق الوصول الى المعلومات والتصرف بها اعلاميا وتوفيرها للجمهور..لا بد من تشريعات تمنع كل ما يعطل حريات النشر والتعبير وتداول المعلومات.

ويضيف لـ"المدى": لكن الاهم من كل هذا ان تتضامن الاسرة الصحفية في حالات، كالتي مرت بها المدى او غيرها من الوسائل والمؤسسات الاعلامية، اتذكر اننا في عام التغيير الثاني طالبنا في المدى باضراب جميع الصحف عن الصدور تضامنا مع الطباعيين العراقيين الذين حرموا من مطبوعات وزارة التربية وقتها، لكن الذين تضامنوا فعلا كانوا محدودين، وهذا ما ينبغي ان لايتكرر، لابد للاسرة الاعلامية من ان تتعامل بوصفها جسدا واحدا..ولا بد للقضاء من ان يحرر نفسه من تشريعات متعسفة حتى يكون فعلا قضاء لدولة ديمقراطية.

ويجد عباس الياسري، عضو هيئة امناء شبكة الاعلام العراقي ان تشكيل المحكمة خطوة متقدمة ومتطورة وهامة وضرورية لحرية الاعلام والاعلاميين وبالتالي تجاوز الاطر الكلاسيكية والاعتماد على التمييز او احالة القضايا الى عقوبات، وان القضاة ليس لديهم خبرة اعلامية مما يجعل القضاء يعامل الاعلاميين والاعلام كأي قضية جزائية استنادا الى قوانين جامدة ولكن هذه الخطوة مهمة، وقال لـ"المدى": ان القضاء سيتعامل مع الاعلام وفق قانون يستند الى قوانين مهمة وما يحدده الدستور العراقي من حرية التعبير والرأي مما يجعل الاعلام العراقي يحقق طفرة نوعية ويتجنب الكثير من القضايا الجزائية والانتقامية التي تلاحق الاعلام والاعلاميين بسبب كشفهم حقائق ومعلومات لا تتماشى مع رأي البعض، واعتقد ان تشكيل المحكمة هو الحل النموذجي لإيقاف دعاة تكميم الافواه واطلاق الحرية للاعلام.

ولا يذهب بعيداً عن الياسري، رئيس تحرير مجلة "الشبكة" العراقية حميد المختار حين عدها خطوة رائعة ومهمة، وهذا ان دلّ على شيء فهو يدل على وعي القضاة في مجلس القضاء للعمل الصحفي واهميته وخطورته ومكانته في المجتمع.

وقد ابتدأت هذا كله صحيفة (المدى) التي كانت السباقة في نشر كل ما يخص الصحافة والاعلام والدفاع عن الصحفيين وتقديم الشكاوى على كل من يحاول الاساءة اليهم وان يستغل القانون من اجل عرقلة عملهم والحط من شأنهم.

واعتقد ان هذه الخطوة هي البداية التي ستعيد الحق الى سابقه وتجعل من الصحافة السلطة الرابعة بحق، وان الالتفاتة الرائعة من لدن المجلس تعبر عن الشعور بالمسؤولية الوطنية تجاه شريحة فاعلة في المجتمع.

الاعلامي والكاتب امير الحلو يقول: لا شك بأن الصحفيين العراقيين قد عانوا ويعانون من جانبين: الجانب الاول يتمثل في عمليات القتل والخطف والاعتداءات التي تعرضوا لها طيلة السنوات الماضية، ومن جانب اخر فانه لم يشرع اي قانون ولم تتخذ اي اجراءات في قضية حماية الصحفيين، لذلك ان القرار الجيد الصادر من مجلس القضاء الاعلى يشكل محكمة خاصة للنظر في دعاوى الصحفيين ويعتبر مدخلا صحيحا لاتخاذ مزيد من الاجراءات القانونية لحماية الصحفيين بشكل عام، وتأتي قضية اسقاط الدعوى المقامة على جريدة "المدى" خير افتتاح لم نأمله من القضاء العراقي لحماية وحرية الصحافة، ونأمل ان تكون هذه المحكمة صرحا آمنا يلجأ اليه الصحفيون للحصول على حريتهم التي يكفلها الدستور في وجه القوى الظلامية المعادية للديمقراطية.

يقول الاعلامي علاء حسين: ان انتصار "المدى" يعني اهمية الدور الذي مارسته وسائل الاعلام على الاجهزة المختلفة باحترام الثوابت المتعلقة بحرية التعبير وكذلك احترام الرأي الذي دائما مايكون بجانب الحقيقة بتأكيد ان العقل العراقي المعبر عنه بوسائل الاعلام رصين، وهو دائما يقف في المقدمة ضد مصادرة الارادة والحرية وصولا لتحقيق الهدف الاسمى وهو ان نجعل من منبرنا فعالا في نقل الصورة الحقيقية التي يتطلع اليها الانسان العراقي في زمن الدكتاتوريات وترسيخ الديمقراطية والتعددية واشير هنا باشادة كبيرة الى دور الاعلاميين زملائي الذين وقفوا مع المدى لا من اجلها كمؤسسة بل من اجل الحفاظ على الكلمة الحرة.

وان هذا الدرس يجب ان تفهمه الجهات المعنية بأنه لايجوز التجاوز على وسائل الاعلام المعروفة باستقلاليتها ومهنيتها ودفاعها عن العراق الجديد وانا اعتقد ان رد الدعوى ضد جريدة المدى يمكن اعتباره انتصاراً للاعلاميين العراقيين الذين طالما دافعوا عن حريتهم بتضحيات لاتعوض، هذا الدرس قرع اجراس الانذار للمتصيدين بالماء العكر.